تقليد سنوي يحرص على القيام به تعبيراً عن روح الانتماء للكويت

«التجاري» يتزين بحلة الأعياد الوطنية

البنك يتزين بحلة الأعياد الوطنية

قام البنك التجاري الكويتي بتزين وإضاءة مبناه الرئيسي كتقليد سنوي يحرص التجاري على القيام به تعبيراً عن روح الانتماء والوفاء للكويت، بمناسبة مرور 57 عاماً على ذكرى الاستقلال، ومرور 27 عاماً على ذكرى تحرير الكويت و 12 عاماً على تولي حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح مقاليد الحكم.

وبهذا المناسبة صرحت مساعدة المدير العام في إدارة الإعلان والعلاقات العامة– أماني الورع، أنه في شهر فبراير من كل عام ترتدي البلاد ثوب الفرح والسرور إيذاناً ببدء الاحتفالات الخاصة بالأعياد الوطنية، مؤكدة حرص «التجاري»على المشاركة في احتفالات الكويت الوطنية والتي تنعكس في طرق عدة منها تزيين مبناه الرئيسي بعلم الكويت وكذلك بعض الصور واللوحات التراثية التي عادة ما تميز البنك التجاري في مزيج متفرد بين عبق الماضي القديم والحداثة في العصر الحديث.

وأضافت أماني الورع أنه ، وبخلاف تزيين البنك لمبناه الرئيسي وفروعه المنتشرة في الكويت بما يتماشى مع هذه المناسبة الوطنية، فقد دأب البنك على الاحتفال بهذه المناسبة مع موظفيه من خلال توزيع باجات تحمل علم الكويت، يقوم الموظفون بارتدائها تعبيراً عن الفرحة بهذه المناسبة، كاشفة أن إدارة الإعلان والعلاقات العامة قد أعدت برنامجاً احتفالياً يتزامن مع هذه المناسبة يشتمل على بعض الفعاليات والنشاطات والمبادرات الإنسانية ذات الطابع الوطني، يكون القاسم المشترك فيها هو المشاركة الفاعلة في كل ما يهم المجتمع، ويهدف إلى تعزيز روح الانتماء للوطن.

والبنك التجاري الكويتي إذ ينتهز هذه المناسبة ليرفع أسمى آيات التهنئة والتبريكات إلى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وولي العهد سمو الشيخ نواف الأحمد الصباح والشعب الكويتي وجميع المقيمين على أرض الكويت الحبيبة، فإننا نبتهل للمولى أن يديم على كويتنا الحبيبة نعمة الأمن والأمان والاستقرار.

FXTM: الأسواق العالمية تنهار بعد هبوط مؤشر داو جونز 1175 نقطة

حسين السيد

قال بقلم كبير استراتيجي الأسواق في FXTM حسين السيد : تشهد الأسواق حالة من الذعر، فيما يبحث المستثمرون عن ملاذات جديدة بعد أن تراجع مؤشر داو جونز الصناعي أكثر من 1500 نقطة خلال التداولات ليغلق متراجعاً 1175 نقطة أو 4.6% يوم الاثنين. ولم تظهر العمليات البيعية الهستيرية أي علامات على وجود استثناء في آسيا حيث تراجع مؤشرا النيكاي وتوبيكس أكثر من 6% في حين تراجع مؤشر (Nifty) ومؤشر (ASX) ومؤشر (STI) جمعيها بأكثر من 3%.

ومع خسارة الأسهم الأميركية لجميع مكاسبها المحققة في شهر يناير وتراجع مؤشراتها إلى أدنى مما كانت عليه في بداية العام، فإن الرئيس الجديد للفدرالي جاي باول سوف يتعرّض لاختبار جدّي. وقد كانت النار التي أشعلت فتيل العمليات البيعية في الأسواق هي الخوف من تصاعد التضخّم، ممّا يعني أن الفدرالي سيكون مضطراً إلى رفع الفائدة بوتيرة أسرع.

وعلى الرغم من أنّ البيانات الاقتصادية الصادرة في أميركا كانت ملفتة جدّاً، حيث وصل مؤشر معهد التوريدات غير الصناعية (ISM) الأميركي إلى 59.9 في يناير ، إلا أنّ ذلك لم يكن عنصراً مساعداً في تهدئة الأسواق، لا بل كان له تأثير معاكس لأنه يشير إلى أنّ السياسة النقدية يجب أن تُشدّد بوتيرة أسرع لتحاشي حصول حالة من السخونة في الاقتصاد.

وسجّلت عوائد السندات، التي شكلت مصدر ضغط رئيسياً على الأسهم هذا الأسبوع، تراجعاً قوياً بعد أن عثر المستثمرون على مكان جديد للاستثمار فيه. فقد تراجعت عوائد سند العشر سنوات الأميركي أكثر من 20 نقطة أساس عن أعلى مستوى وصلت إليه يوم أمس، وإذا حصل المزيد من التخارج من الأسهم فإنني أتوقع رؤية المزيد من التراجع في العوائد.

كنا نتوقع حصول تصحيح في الأسواق منذ فترة طويلة، ولكن عندما تصاب الأسواق بثقة مفرطة، فإن عمليات التصحيح تصبح أكثر حدّة. ومن الصعب تحديد مدى الانحدار الذي ستشهده الأسواق، ولكن بما أن الأساسيات الاقتصادية تظل قوية، فإنني أعتقد بأن المستثمرين سيبدؤون بالشراء عند الانخفاضات عاجلاً وليس آجلاً.

البتكوين يتراجع إلى ما دون 6400 دولار

واصل البتكوين تراجعه الحاد الذي بدأ قبل عدة أسابيع وتراجع امس الثلاثاء الى ما دون 6400 دولار بعد ان قارب سعر صرفها ال20 الفا في ديسمبر الماضي وذلك بعد سلسلة من النكسات لهذه العملة الرقمية. وقارب سعر صرف البتكوين ال6330 دولارا عند الساعة 03.00 ت غ وهو أدنى مستوى له منذ نوفمبر، في مقابل 8550 اول امس الاثنين.

وعلق مسؤول المداولات في آسيا المحيط الهادئ لدى مكتب اواندا للخدمات المالية المتخصص في اسواق العمل ستيفن اينيس لوكالة فرانس برس "وراء هذا الميل تشدد في الضوابط وتراجع ثقة المستثمرين في العملات الافتراضية"، خصوصا بعد قرصنة منصة "كوين تشك" اليابانية للصيرفة.

وكانت هذه المنصة خسرت في 26 يناير ما يوازي 530 مليون دولار عند تعرضها لقرصنة اصول من العملة الافتراضية "ان اي ام"، في ما يشكل أكبر عملية سرقة لعملات رقمية في التاريخ.

واشار خبراء لدى مكتب "ميرابو سكيوريتيز" في جنيف ان الاسبوع الماضي كان "الاسوأ للبتكوين منذ يناير 2015"، فقد قامت السلطات النقدية والجهات الفاعلة على الصعيد المالي في كل انحاء العالم بتشديد الضوابط على العملات الافتراضية في الايام الاخيرة.

في الصين، حيث اضطرت منصات التبادل الى وقف عملياتها في سبتمبر، تسعى السلطات الى انهاء اي تبادلات في عملات رقمية لا تزال مستمرة، بحسب ما أوردت وسيلة اعلام رسمية الاثنين. كما منعت السلطات الوصول الى منصات التبادل.

وقال دايسوكي ياسوكو من معهد "دايوا" للابحاث لوكالة فرانس برس ان تراجع البتكوين "مرده خصوصا الى رغبة السلطات الصينية في تشديد الضوابط على العملات الرقمية".

في المملكة المتحدة، أعلنت مجموعة "لويدز" المصرفية في اليوم نفسه منع زبائنها من حاملي بطاقات الائتمان من شراء البتكوين، على غرار العديد من كبرى المصارف الاميركية التي تخشى تراكم ديوم. كما حذر حاكم المصرف المركزي الاوروبي ماريو دراغي الاثنين من العملات الرقمية بانها اصول "تنطوي على مخاطر كبيرة" برأيه واسعارها "خاضعة للتكهنات بشكل تام".

وكانت الحكومة البريطانية دعت في اواخر يناير الى فرض ضوابط بشكل سريع على التعاملات بالبتكوين قبل ان يشكل تهديدا فعليا للنظام المالي.

مع مكاسب كبيرة في قطاع الاتصالات

«كفيك»: ارتفاع مؤشر الكويت الوزني بنسبة 2.63 بالمئة

- مؤشر سوق دبي المالي يترفع بنسبة 0.72 بالمئة بمساهمة إيجابية من قطاع البنوك
- «الاحتياطي الفيدرالي» يبقي على أسعار الفائدة مع توقع زيادة معدل التضخم لهذا العام

مجلس الإحتياطي الفيدرالي يبقي على سعر الفائدة

أوضحت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك)في تقريرها لشهر يناير عن الأسواق المالية، والذي يسلّط الضوء على أداء أسواق المال العالمية الرئيسية بالإضافة للأسواق الخليجية مع تحليل لأداءالسوق وارتباطه بأهم المجريات والأحداث الاقتصادية المؤثرة.

شهدت أسواق الأسهم العالمية إرتفاعاً خلال شهر يناير، حيث إرتفع مؤشر MSCI للأسهم العالمية بنسبة +5.22% . وكان مؤشر داو جونز الصناعي الأفضل أداء بنسبة +5.79%، يليه مؤشر SP 500 بنسبة +5.62%. في الولايات المتحدة، قرر مجلس الإحتياطي الفيدرالي الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستواها الحالي و توقع زيادة معدل التضخم لهذا العام . وجاء في بيان أصدرته لجنة الأسواق المفتوحة المعنية بإدارة السياسة النقدية في الإحتياطي الفيدرالي إلى أنه نظراً للظروف المتوقعة لسوق العمل والتضخم، قرر المجلس الإبقاء على سعر فائدة الأموال الفيدرالية ما بين 1.25% و 1.5% . في المملكة المتحدة، إنخفض مؤشر FTSE 100 بنسبة 2.01%– نتيجة لإرتفاع الجنيه الإسترليني مقابل الدولار مما أدى إلى إنخفاض أرباح الشركات البريطانية المنكشفة على الولايات المتحدة. و في فرنسا، إرتفع مؤشر CAC 40 بنسبة +3.19%، فيما أوضح المعهد الفرنسي للإحصاء بأن الإقتصاد سجل نمواً خلال العام 2017 نسبته +1.9% بالمقارنة مع 1.1% + في عام 2016 وهو الأعلى منذ 6 سنوات. أما في ألمانيا، إرتفع مؤشر DAX الألماني بنسبة +2.10% حيث أظهرت بيانات أصدرها مكتب العمل الإتحادي أن عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا هبط بأكثر من المتوقع في يناير عند معدل 5.4% من 5.5% في الشهر السابق وهو أدنى مستوى له منذ إعادة توحيد ألمانيا في 1990 . في اليابان، إرتفع مؤشر Nikkie 225 بنسبة +1.46% مع إرتفاع صادرات اليابان إلى آسيا لمدة 13 شهراً على التوالي. وتمت كذلك توسعة أنشطة التصنيع في يناير مما أدى إلى تحقيق مستويات قوية من الإنتاج والتوظيف.

أما بما يتعلق بأسواق السلع، سجل خام مزيج برنت68.9 دولار للبرميل مرتفعاً بنسبة +3.69%. فيما سجل خام غرب تكساس 64.7 دولار للبرميل مرتفعاً أيضاً بنسبة +7.1% نتيجة لإستمرار إتفاق منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك" وبقية المنتجين المستقلين بقيادة روسيا على إبقاء سياسة التخفيض حتى نهاية 2018 .وإرتفعت أسعار الذهب بنسبة +3.23% ليغلق عند 1.345 دولار للأونصة.

في المملكة العربية السعودية، صدرت توجيهات من الملك سلمان بن عبدالعزيز إلى مؤسسة النقد العربي السعودي بالتأكيد على البنوك بعدم المساس ببدلات غلاء المعيشة والمكافآت التي صدر بها الأمر الملكي بحسب بيان صدر عن المؤسسة وأكد فيه على عدم إستقطاع أي مبلغ من هذه البدلات والمكافآت لصالح البنوك مقابل سداد القروض الشخصية والإلتزامات التمويلية الأخرى وكان الملك سلمان قد أصدر أوامر تضمنت صرف بدل غلاء معيشة شهري قدره 1,000 ريال للمواطنين لمدة سنة و إعادة العلاوة السنوية و منح بدل غلاء معيشة لموظفي الدولة من مدنيين وعسكريين وكذلك المتقاعدين والمستفيدين من الضمان و صرف مكافأة قدرها 5,000 ريال للعسكريين المشاركين في الصفوف الأمامية العسكرية في الحد الجنوبي للمملكة وشملت الأوامر زيادة مكافأة طلاب وطلبة الجامعات بنسبة 10%، إضافة إلى تحمل الدولة ضريبة القيمة المضافة عن بعض المواطنين والتي تم تنفيذها في الأول من يناير 2018 . في الكويت، أعلنت الحكومة ميزانية الدولة للسنة المالية التي تنتهي في 31 مارس 2019 والمتوقع أن يبلغ إجمالي المصروفات 20 مليار دينار وإجمالي إيرادات 15 مليار دينار. وقال وزير المالية إن " الميزانية مبنية على أساس سعر 50 دولار لبرميل النفط . وقال الوزير إن العجز المتوقع يقارب 5 مليارات دينار، مضيفاً أن عجز الميزانية سيتم تمويله من خلال الإقتراض والسحب من الإحتياطي العام. وفي الإمارات العربية المتحدة، طبقت الإمارات مع المملكة العربية السعودية في الأول من يناير 2018 ضريبة القيمة المضافة الجديدة بنسبة 5% على معظم السلع والخدمات والتي تهدف إلى تقليص الإعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، وتوفير إيرادات مستدامة للحفاظ على مكانتهما الاقتصادية وجودة بيئة الأعمال والإستثمار فيهما . ويأتي تطبيق الضريبة تنفيذاً لخطط مجلس التعاون الخليجي بشأن تعزيز الإيرادات غير النفطية . أما في قطر، فإنه من المتوقع أن ينمو إقتصاد قطر بنسبة 3.1% من 2.5% وذلك وفقا لصندوق النقد الدولي . وفي عمان ، أعلنت السلطنة عن تفاصيل ميزانية 2018، حيث بلغ إجمالي الإيرادات المقدرة في الموازنة العامة للسنة المالية 2018 9.5 مليار ريال عماني بزيادة تبلغ 3% عن الإيرادات الفعلية المتوقعة لعام 2017 وقدر إجمالي الإنفاق بالموازنة بنحو 12.5 مليار ريال عماني بإرتفاع قدره 800 مليون ريال عماني عن الإنفاق المقدر لعام 2017 وبنسبة 7%، ويجدر بالذكر بأن تم احتساب جملة إيرادات السلطنة على أساس سعر نفط 50 دولار للبرميل .

ارتفع مؤشر إم.إس.سي.آي للأسواق الخليجية بنسبة +5.40%، كما سجل سوق قطر أفضل أداءً بين الأسواق الخليجية ويليه مؤشر تداول السعودي. وارتفع مؤشر تداول السعودي بنسبة +5.86%، بمساهمة إيجابية من قطاع البنوك بنسبة +11.24%، وقطاع الإعلام بنسبة +9.48%، وقطاع المواد الأساسية بنسبة +5.72% وجاءت المساهمة السلبية من قطاعات ريتس بنسبة –3.57% وقطاع السلع الإستهلاكية بنسبة –0.62%. وارتفع مؤشر الكويت الوزني بنسبة +2.63% مع مكاسب كبيرة في قطاع الاتصالات بنسبة +6.81%، وقطاع العقارات بنسبة +4.91% وقطاع البنوك بنسبة +2.31%، وجاءت المساهمة السلبية من قطاعات السلع الاستهلاكية بنسبة –2.82% وقطاع الخدمات الاستهلاكية بنسبة –2.51% . وفي الإمارات، وارتفع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة +0.72%، بمساهمة إيجابية من قطاع البنوك بنسبة +1.87%، وقطاع التأمين بنسبة +0.89%، وجاءت المساهمة السلبية من قطاعات الخدمات بنسبة –1.72%، وقطاع الاتصالات بنسبة –0.20%، والإستثمار والخدمات المالية بنسبة 0.30%. وأيضاً ارتفع مؤشر أبوظبي للأوراق المالية بنسبة +4.63% بشكل أساسي من قطاع الخدمات المالية والإستثمار بنسبة +9.18% وقطاع البنوك بنسبة +6.99% وقطاع التأمين بنسبة +6.06%، وجاءت المساهمة السلبية من قطاع السلع الاستهلاكية بنسبة –5.35% وقطاع الطاقة بنسبة –3.69%. و في قطر ،سجل مؤشر قطر الأفضل أداءً بنسبة +7.99%، حيث جاءت المساهمة الإيجابية من قطاع النقل بنسبة +13.07%، والقطاع الاستهلاكي بنسبة +9.33%، وقطاع الصناعة بنسبة +8.60% وجاءت المساهمة السلبية من قطاعات التأمين بنسبة –2.48% والاتصالات بنسبة –0.26%. وانخفض مؤشر سوق مسقط 30 بنسبة –1.95% ، ارتفع مؤشر البحرين بنسبة +1.42%، وسجلت جميع القطاعات أداءً إيجابياً ممثلاً في قطاع الصناعات بنسبة +3.18% وقطاع البنوك بنسبة +3.02%.

الإمارات تطبق ضريبة القيمة المضافة

ارتفاع عدد الصفقات بواقع 6.5 بالمئة ليصل إلى 4.524 صفقة

نشاط سوق العقار يرتفع في 2017 رغم تفاوت نمو القطاعات

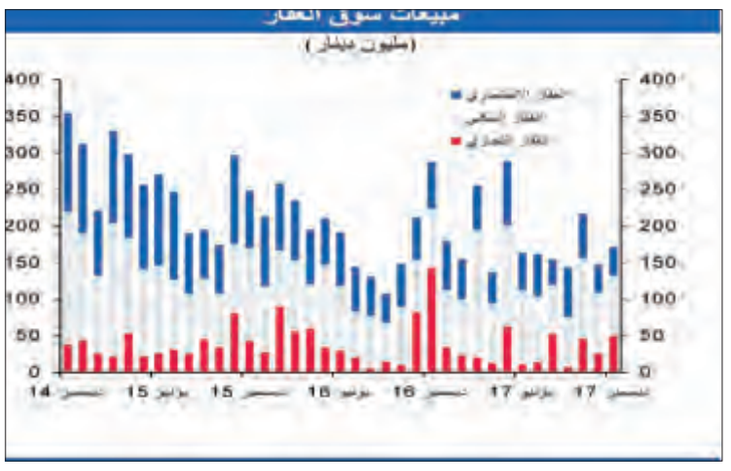

مبيعات سوق العقار

مبيعات العقار السكني

قال تقرير البنك الوطني الصادر امس لقد جاء نشاط سوق العقار السكني في الكويت قوياً بينما سجل العقار الاستثماري والتجاري تراجعاً. وتحسن النشاط بشكل عام، إذ ارتفع عدد الصفقات بواقع 6.5% ليصل إلى 4.524 صفقة. بالمقابل، تراجعت المبيعات مرة أخرى في العام 2017 ولكن بوتيرة أبطأ مقارنة بالعامين الماضيين (بواقع 6.9% لتصل إلى 2.2 مليار دينار). وبينما سجل نشاط العقار السكني نمواً بواقع 22%، تراجعت المبيعات في قطاعي العقار الاستثماري والتجاري بواقع 19% و37% وذلك على التوالي. وقد استفاد سوق العقار من التفاؤل الذي ساد القطاع خلال العام تماشياً مع تحسن أسعار النفط. وقداستقر خلال العام قطاع المستهلك، الأمر الذي ساهم في إنعاش سوق العقار السكني.

وشهدت مبيعات قطاع العقار ارتفاعاً طفيفاً في ديسمبر، إلا أنها لم تأت بالقوة ذاتها التي شهدتها في العام الماضي. فقد ارتفعت المبيعات بواقع 171.4 مليون دينار في ديسمبر، ولكنها جاءت متراجعة 40.5% على أساس سنوي ويعود ذلكغالباً إلى تراجع نشاط العقار التجاري مقارنة بعام مضى.

واستقرت مبيعات العقار السكني في ديسمبر 2017 تماشياً مع استمرار تحسن الأسعار. فبالرغم من تراجع عددالصفقات في هذا القطاع بواقع 10% على أساس سنوي في ديسمبر 2017 (لتصل إلى 246 من متوسط 280 صفقة خلال العام) إلا أن قيمة المبيعات قد سجلت نمواً بواقع 1% على أساس سنوي لتصل إلى 82.3 مليون دينار. وارتفعت أسعار قطاع العقار السكني غي 2017 لا سيما في مكون المنازل السكنية. فقد سجل مؤشر بنك الكويت الوطني للمنازل السكنية نمواً جيداً لأول مرة منذ عامين، مرتفعاً بواقع 0.2% على أساس سنوي ليصل إلى 152.2. وسجل مؤشر الأراضي السكنية تراجعاً بواقع 3.4% على أساس سنوي، إلا أن وتيرة تراجعه قد تضاءلت مقارنة بالعام 2017 بشكل عام.

وشهدت مبيعات العقار الاستثماري تباطؤاً خلال ديسمبر. فقد بلغت قيمة العقود خلال الشهر 39.1 مليون دينار مسجلة نمواً سلبياً على أساس سنوي للشهر التاسع في العام 2017. وتباطأ أيضاً نمو الصفقات بواقع 22% على أساس سنوي إلى 76 صفقة. واستحوذت الصفقات على شقق في منطقتي المهبولة وبنيد القار على ثلثي الصفقات.

وتحسنت أسعار العقار الاستثماري خلال ديسمبر رغمتراجعها مقارنة بالعام الماضي. فقد بلغ المؤشر 183.6 في ديسمبر 2017 مرتفعاً بواقع 1.2% على أساس شهري ولكنه ظل متدنياً 3.4% على أساس سنوي. وقد بدأ المؤشر بالاستقرار في العام 2017 بالرغم من التراجع المؤقت في الربع الثالث من 2017 والذي عاود الارتفاع في الربع الرابع.

وتسارع نشاط العقار التجاري بعد تباطؤه في نوفمبر، إلا أنه لا يزال دون المستوى القوي الذي سجله في العام الماضي. وقد تم تسجيل صفقة تجارية واحدة فقط في ديسمبر لمبنى في منطقة السالمية بقيمة 50 مليون دينار، وتراجعت مبيعات العقار بواقع 65% على أساس سنوي.